

لجنة الدفاع عن القيم الجامعية واستقلالية المؤسسات والحريات الأكاديمية ومساندة كلية منوبة

نداء من أجل الدفاع على منظومة تربوية واحدة في خدمة شعب واحد

إثر إلّ إعلان عن اتفاق تم امضاؤه يوم السبت 12 ماي 2012 برحاب جامع الزيتونة بين وزير التربية و وزير التعليم العالي و البحث العلمي ووزير الشؤون الدينية، من جهة، و المسؤول عن التعليم الزيتوني من جهة أخرى، و بحضور رئيس حركة النهضة و جمع من الدعاة و الشيوخ و النشطاء السياسيين، و الذي ينصّ على ما سمي ب"رجوع التعليم الزيتوني الأصلي"،

* تستغرب لجنة الدفاع عن القيم الجامعية واستقلالية المؤسسات والحريات الأكاديمية ومساندة كلية الآداب و الفنون و ال إنسانيات بمنوبة صدور قرار بمثل هذه الأهمية الوطنية في غياب استشارة وطنية واسعة ودون تشريك المؤسسات الرسمية وخاصة منها المجلس الوطني التأسيسي ونقابات التعليم وأهل الذكر من الأسرة التربوية وممثلي المجتمع المدني وسائر الأحزاب السياسية دون إقصاء .

* تعتبر أنّ هذا القرار الأحاديّ الجانب يمثل بادرة غير قانونية وغير ديمقراطية، تستهدف خرق المبادئ التي تأسّس عليها التعليم الجمهوري الوطني الذي سعى منذ نصف قرن إلى توحيد صفّ التونسيين وقام أساسا على برامج ومناهج تعليمية و قوانين و هياكل توحد بين التعليم العمومي و التعليم الخاص.

* تؤكد أن ارساء منظومة تربوية موازية مستقلة عن المنظومة التربوية الوطنية ، ذات مرجعية عقائدية و مذهبية و دون إجماع وطني ، لا يمكن إلا أن يقسم المجتمع ويزرع الفتنة بين التونسيين وأن يساهم في تغذية النزاعات المذهبية والإيديولوجية في وقت تقتضي فيه لحظة الحاضر ورهانات الحضارة والمستقبل رص الصفوف و الاعتماد على العقل كقاسم مشترك بين كافة البشر.

* تحذر من مغبة الخروج عن النمط التعليمي الذي يحظى منذ نصف قرن بموافقة كل فئات الشعب التونسي و الذي يضمن الحفاظ على مقومات الهوية التونسية بكلّ أبعادها العربية الإسلامية والمتوسطية و الإفريقية وعلى إشعاع تونس و إسهاماتها في الحضارة الإنسانية على مدى العصور و انصهارها في المسار الانساني على درب الرقي و التقدم و التلاحق بين الحضارات.

* تعتبر اللجنة أن استعادة نظام تربوي ما فتئ الطلبة الزيتونيون أنفسهم يطالبون بتعصيره طيلة النصف الأول من القرن العشرين لن يمكن من تفادي النقائص التي يشكو منها التعليم التونسي بقدر ما يساهم في تفاقمها ، في ظرف يقتضي السعي الجدي من أجل أن تسترجع البلاد التونسية المرتبة المتقدمة التي فقدتها خلال السنوات الأخيرة في الترتيب العالمي للجامعات، وذلك بحكم تنالي السياسات التربوية المرتجلة .

* وإذ تؤكد على ضرورة الخوض في إصلاح شامل للمنظومة التربوية التي بادرت بها وزارة التربية ذاتها حين عقدت أخيرا ندوة وطنية في الغرض، فإن اللجنة ترى من الواجب

*** تدعو** اللجنة إلى مواصلة الاستشارة التي انطلقت فيها وزارة التربية مع توسيع رقعتها الى مجال التعليم العالي و مختلف مؤسسات المجتمع المدني و تنادي بفتح حوار وطني على أساس تدعيم و تطوير النظام التربوي الجمهوري.

*** تناشد** اللجنة كافة التونسيين من أولياء و تلاميذ و طلبة و مدرسين و نقابيين و ناشطين في المجتمع المدني و فاعلين سياسيين للتصدي لكل التوجهات و التمشيات التي تهدد ببث التفرقة بين التونسيين و تدعو في هذا السياق الى بعث "هيئة وطنية للدفاع عن وحدة المنظومة التربوية الجمهورية" من أجل الحفاظ على مكتسباتنا التربوية.